مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية ،المجلد ٢٦، العدد٣ :٢٠١٨

(المُحَال في الفضلات)

سهاد محمد جواد عبد الحسين الحسناوي أسيل عبد الحسين حميدي الخفاجي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية
aseelal-khafaji@yahoo.com soiraq93@gmail.com

الخلاصة

يتناول هذا البحث دراسة المُحَال لغة واصطلاحًا للدخول إلى موضوع البحث , وهو المُحَال في الفضلات. وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يُقسَّم بعد المقدمة على ثلاثة مباحث ,اختصّ المبحث الأول بالحديث عن المُحَال لغةً واصطلاحًا و الألفاظ المرادفة له . أمَّا المبحث الثاني فقد اختص بدراسة المُحَال في التركيب كالإضمار قبل الذكر, وعامل نصب الحال وتعدده ,وكذلك إضافة المنادى إلى الكاف , وأمَّا المبحث الثالث فقد اختصَّ بدراسة المُحَال في المعنى كجواز الاقتصار على المفعول الأول لــ (عَلِمَ) , وإضافة ظرف الزمان إلى الفعل , والتفريغ في الإيجاب في باب الاستثناء , ثم الخاتمة وفيها أهم ما خرج به البحث حيث وجد أنَّ هناك مُحَالًا في التركيب كحذف الضمير الواقع بعد(إلَّا) أو حذفها حيث ذكر سيبويه وأبو علي الفارسي أنَّ حذفها أو حذف الضمير الواقع بعدها مُحَال ؛ لما له الأثر الواضح في المعنى نحو:(ما أتاني إلَّا أنتَ). وكذلك الجمع بين خطابينِ مُحَال أيضًا نحو : يا غُلامَكَ ؛ لاستحالة المضاف والمضاف إليه في حالة واحدة . كما وتوصل البحث أيضًا إلى أنَّ هناك مُحَالًا في المعنى إلى جانب التركيب والذي يتمثل باجتماع زمنينِ مختلفينِ في آنٍ واحدٍ نحو: (لا آتيه قَطّ) حيث اجتمع الماضي المتمثل بـــ(قَطّ) والاستقبال المتمثل بـــ(لا) ممَّا يؤدي إلى التناقض وعلى هذا فالمُحَال ما كان خارجًا عن الوجه الذي تعارف عليه العرب , وما كان مخالفًا لأصول النحو التي وضعها النحويون , لذا لا بدَّ من مراعاة القواعد النحوية والتزامها حتى لا يؤدي إلى المُحَال ؛ حفاظًا على الكلام العربي خدمة للقرآن الكريم .

الكلمات المفتاحية: كلام مُحَال, باطل , متناقض , الكلامُ المُحَال في الدراسات اللغوية.

Abstract

The research tackles the study of impossibility in language as an entrance to its study in residuals After the introduction , the study is divided into three sections . the first one is devoted to the study of impossibility in language and as a term along with its synonyms , the second section deals with the study of impossibility in structure like the implicit prier to the explicit , the multiplicity of adverb in addition to the (Munada Ila AL-kafl) , the vocative to (Kaf) . The third section includes the study of impossibility in meaning like the limitation to the first object of (عَلِمَ)and the addition of the time adverb to the verb , together with the affirmative in the notion of exception , finally , the conclusion is devoted to the findings of the study . It finds that three is an impossibility in structure like pronoun ellipsis after (الا) or it , ellipsis as Sibawayh and Abo Ali Alfarisi have mentioned that its ellipsis or the pronoun ellipsis after it have an obvious effed . An example is ("No one came except you) : (ما أتاني إلَّا أنتَ) Additienally , combining two discourses after it is impossible , like (يا غُلامَك) due to the impossibility of the added and to in one case , the study also finds that the there is an impossibility in meaning besides the structure whidi is represented in combining two different times together : (I will never come) the past , represented buy (never) , and the future , represented by (لا) leads to contradition . In this case , the impossibility shows no unfamiliarity and it viclates no rules . So , grammatical rules should be maintained in order not to arous impossibility .

Keywords: impossible speech ,groundlessly ,contradiction, the impossible speech in linguistic studies .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين , والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين , وبعدُ :

فإنَّ المتأمل في الكلام العربي يجده على درجة عالية من البيان والبلاغة والفصاحة فلقد كان بحق هوية المتكلم , ولسانه الصادق المعبِّر عن خلجات نفسه . والكلام ما تضمن اللفظ مع الفائدة ، فالفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة بل ما تعكسه مقتضيات التركيب ، فإذا حصلت الفائدة كان كلامًا , لذا فإنَّ علماءنا الأولين حينما قعّدوا للعربية وضعوا قوانينَ وأصولًا تحكم النظرية النحوية لا يمكن الخروج عنها من أمثال الحضرمي(ت١١٧هـ), وعيسى بن عمر(ت١٤٩هـ) , وأبي عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ), والخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) حتى وصل الأمر إلى سيبويه الذي استطاع أنْ يضع كتابًا في النحو, وهو أقدم ما وصل إلينا ؛ ليكون الأساس في قواعد اللغة العربية , فإنْ حصل خرق أو اختلال في تلك القوانين أُحيل الكلام إلى غير وجهته , وأفاد معنًى غير المعنى المراد .

المبحث الأول :

المُحَال لغة واصطلاحًا.

المُحَال في اللغة بمعنى التغير والتحول. قال الخليل: ((و المُحَال من الكلام : ما حوّل عن وجهه. وكلام مُستَحيلٌ : مُحَال . وأرضٌ مُستحَالة : تُرِكَت حَولاً أو أحوالاً عن الزراعة . وقَوس مُستَحالة : في سِيئتها اعوجاج . ورِجْل مُستَحالة : إذا كان طَرَفا الساقين منها مِعوَجَّين . وكلُّ شيءٍ استَحال عن الاستواء إلى العِوج يقال له : مُستَحيل)) [١] . ويقال أيضًا مُحَال ومُستَحيل , وشيء مستقيم و مُحَال [٢] .

أمَّا في الاصطلاح :

عرَّفه أبو عبد الله البلخي الخوارزمي(ت ٣٨٧هـ) بقوله : ((المُحَال : كجمع المتناقضين في شيء واحد في زمان واحد في جزء واحد وإضافة واحدة))[٣]. وهو ما أُحيل عن جهة الصدق والحق ، أي أزيل[٤] وما كان ممتنع الوجود في الخارج , كاجتماع الحركة والسكون في جزء واحد[٥] , وهو ما اقتضى الفساد من كل وجه[٦] . وذهب أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) إلى أنَّ المُحَال ليس بشيءٍ اتفاقاً [٧] أمَّا الدكتور تمّام حسان فيرى أنَّ الإحالة هي كون الجملة غير معقولة ؛ وذلك لاقتضائها التناقض نحو:((إنّ أبا هذا اليتيم يريدُ أن يزورنا غداً))[٨].

الألفاظ المرادفة للمُحال :من التعريفات المذكورة آنفًا يتبين لنا أَنَّ للمُحال ألفاظًا تناولها اللغويون بالذكر وهي:_

١)**المُستَحيل:** ذهب ابن سنان(ت٤٦٦هـ) إلى أنّ المستحيل هو الذي لا يمكن وجوده و لا تصوره في الوهم , مثل كون الشيء أسودَ أبيضَ , وطالعًا نازلاً , فإنّ هذا لا يمكن وجوده و لا تصوره في الوهم[٩] . ويدعم هذا القول , قول القرطاجني (ت٦٨٤هـ) : ((إنّ المستحيل هو الذي لا يمكن وقوعه ولا تصوره)) , وقال أيضاً: ((لا يخلو الشيء المقصود مدحه أو ذمه من أنْ يوصف بما يكون فيه واجبًا أو ممكنًا أو ممتنعًا أو مستحيلًا. والوصف بالمستحيل أفحش ما يمكن أنْ يقع فيه جاهل أو غالط في هذه الصناعة)) [١٠] , نحو قولهم : (أنتِ طالقٌ أمس) فهو كلام مستحيل ؛ لأنَّه متناقض وهو كقول من قال : (أُطلقُكِ أمس)فهذا مُحَال ؛ لانتقاض أوله بآخره [١١] .

٢)**الباطل:**ذكر المنَّاوي(ت ١٠٣١هـ) أنَّ المُحال هو: ((الباطل من حالَ الشيء يحول إذا انتقل عن جهته))[١٢] . والباطل : هو الذي لا يكون صحيحا بأصله , وما لا يُعتد به , و لا يفيد شيئاً , فهو فائت المعنى في كل وجه [١٣] .

وقد علّق البغدادي(ت١٠٩٣هـ) على قول سيبويه: وهو مُحال كذب أي : باطلٌ وفاسد قاله في الكلام المختل وهو الذي لا تحصل فائدته نحو : سوفَ أشربُ ماءَ البحرِ أمس , وقد شَرِبتُ ماءَ البحرِ غدًا[١٤].

٣) **المتناقض:**يذكر قدامة بن جعفر (ت٣٧٣هـ) أنّ المتناقض هو :لا يكون ولا يمكن تصوره في الوهم[١٥] , فكلما ثبت نقيضه ثبت مُحال[١٦].

٤) **الفاسد:** وصف علماء العربية المُحال بالفاسد فلو رجعنا إلى مادة (حَوَلَ) في المعاجم اللغوية نجدها تعطي معنى الفساد؛لأنّ فيه خروج عن الصحيح .فكلّ ما صلُح به المعنى فهو جيد ، وكلّ ما فسد به المعنى فمردود[١٧] . فكلّ مُحال فاسد؛ لأنّه اقتضى الشيء الذي يخرجه عن جادة الصواب والصحة ، فهو لا يجوز كونه البتة , وفساد الشيء خروجه من الوجود إلى العدم لذلك قالوا أن كلّ مُحال فاسد ؛ لأنّه في أصله خارج عن كل ما يرتضيه العقل[١٨] .

٥) إنَّ لفظة (لا يجوز) استعملها النحويون مرادفًا للمُحَال في بعض الأحيان عند عرضهم للمسائل النحوية ,ولكن ليس كل ما لا يجوز كان مرادفًا له , وإنَّما ينحصر ذلك في باب المُحَال فقط .

المبحث الثاني : (المُحَال في التركيب) :

توطئة

الفَضْلة لغة :قال الخليل (رحمه الله) :((الفَضْل معروف , والفَاضِلة اسم الفَضْل والفُضَالَة ما فَضَلَ من كل شيء والفَضْلة : البقيَّة من كلِّ شيءٍ)) [١٩] ((والفَضْلَة و الفُضَالَة : مَا فَضَلَ من شيءٍ)) [٢٠] ,((وأفضل الشيء : بقي وأفْضَلْتُ فَضلَةً : أبْقَيْتُهَا)) [٢١] , فالفضلة معناها الزيادة , والعرب تقول لبقية الماء في المزادة فضلة [٢٢].

اصطلاحاً :فهي ((عبارة عمّا يسوغ حذفه مطلقًا إلّا لعارض)) [٢٣] , ((وهي اسم يذكر لتتميم معنى الجملة ، وليس أحد ركنيها أي ليس مسندًا ولا مسندًا إليه)) [٢٤] .

وأمّا في تسميتها (فضلة) فقيل أنَّها زيادة في الفائدة [٢٥], وهي ما يجوز الاستغناء عنها في أصل التركيب [٢٦], وقيل ؛ لأنها زائدة على المسند والمسند إليه [٢٧] .

وليس المقصود بالفضلة عند النحويين ما يجوز الاستغناء عنها بل هي في بعض الأحيان الفيصل في الكلام نظرًا لما تقتضيه تداعيات المعنى ,بل قد تأتي تتميمًا للكلام فقد يتوقف الكلام عليها فلا يتم إلَّا بها , وذلك نحو قوله تعالى :﴿وَمَا خَلَقنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلأَرضَ وَمَا بَينَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾, (الانبياء : ١٦) فلا يمكن الاستغناء عن (لاعبين) لما يؤدي ذلك إلى تغيير المعنى, بل فساده وعندئذٍ لا يجوز حذفها , فالفضلة ما ليس بعمدة , لذا فالحذف في العمد والفضلات فلا يكون إلّا بقرائن [٢٨].

ومن هذه الفضلات , المفعول به نحو: (ضَرَبْتُ زَيدًا) والمفعول المطلق الذي يكون مؤكدًا لعامله نحو: (قُمْتُ قِيَامًا), أو مبيّنًا لنوعه نحو: (سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ) , أو مبيِّنًا لعدده نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْبَتَينِ), , والمفعول لأجله نحو : (جِئْتُ مَحَبَّةً فيكَ) والمفعول فيه نحو: (سِرْتُ يومَ الخميسِ بريدًا) , والمفعول معه نحو: (سارَ زيدٌ والنيلَ) , أو ما كان مستثنى نحو : (القومُ إخوَتُكَ إلَّا زيدًا) ، أو حال نحو : (ما جَاءَ زيدٌ ضَاحِكًا), أو تمييز نحو :(طَابَ زيدٌ نَفْسًا) أو ما كان منادى نحو : (يَا عبدَ اللهِ أقبلْ), أو الاختصاص

نحو :(إنَّا– معاشرَ العربِ – كرامُ), أو الإغراء نحو : (دونَكَ زيدًا) , أو التحذير نحو : (إيَّاكَ والشر) أو ما كان شبيهًا بالمفعول به نحو : (مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنَ الوَجْهِ) . وممّا أُلحِقَ من العمد بالفضلات خبر كان نحو :(كانَ زيدٌ مُنْطَلَقًا) , واسم إنَّ نحو : (إنَّ زيدًا منطلقٌ) , و اسم لا نحو : (لا غلامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ) , وظنَّ وأخواتها نحو : (ظَنَنْتُ محمدًا مُنْطَلِقًا) [٢٩] .ومن المسائل التي ورد فيها المُحَال في التركيب هي :

١– **الإضمار قبل الذكر (تقديم المفعول به):**ممَّالا شك فيه أنَّ الفاعل هو ما أُسنِد إليه الفعل أو شبهه , وقُدِّم عليه على جهة قيامه به مثل : (قامَ زيدٌ) , و(زيدٌ قائمٌ أَبوهُ) , والأصل أنْ يلي فعله[٣٠] .

أمَّا المفعول فهو الاسم المنصوب الذي وقع به الفعل نحو : ضَرَبْتُ زيداً [٣١] , ورتبته التأخير عن الفاعل هذا هو الأصل ؛ لأنَّ حق الفاعل أنْ يكون قبل المفعول[٣٢] . وجاز التقديم إذا كان معناه التأخير وذلك على تقديره والنيَّة فيه أنْ يكونُ مُؤخَّرًا , فإنْ كان في موضعه لم يجز أنْ يُنوى به غيرُ ذلك الموضع , فيجوز أنْ نقول : (ضَرَبَ غُلامَهُ زيدٌ) ؛ لأنَّ الغُلام في المعنى مُؤخَّر , والفاعل في الحقيقة قبل المفعول ولكن إذا قلنا : (ضَرَبَ غُلامُهُ زيدًا) أصبح الكلام مُحَالًا كما نعته المبرد , وهو عند ابن السراج [٣٣] والرضي [٣٤]غير جائز* بل ممتنع ؛ لأنَّ الغُلام فاعل وفي موضعه , فلا يجوز أنْ يُنوى به غير ذلك الموضع [٣٥]. فالتقديم والتأخير كان في موضعه وعلى معناه فلا يجوز أنْ يُنوى به غير موضعه ,أي لو رفعت الغُلام , كان غير جائز؛لأنَّه إضمار قبل الذكر عاد على متأخر لفظًا ورتبة وهذا غير جائز إذْ لا يجوز أنْ يُنوى به غيره . إلَّا ابن جني[٣٦] فقد جوَّز ذلك حتّى عدَّه قياسًا ؛ لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل , وبذلك خرج على الجمهور والجماعة مستدلًا بما ورد في القرآن الكريم نحو قوله تعالى :﴿ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ﴾ (البقرة : من الآية ١٢٤), وبما جاء من الشعر نحو قول النابغة [٣٧] :

جَزَى رَبَّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنِ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ.

ويرى ابن يعيش أنَّ ذلك ممتنع ؛ لأَنَّ الضمير قد تقدَّم على الظاهر لفظًا ومعنى , فالفاعل قد وقع في مرتبته , والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أنْ يُنوَى بها غيرها [٣٨].

أمَّا ابن مالك [٣٩] فقد وافق ابن جني في ما ذهب إليه فهو يراه صحيحًا وجائزًا ؛ لوروده عن العرب الفصحاء كقول حسان[٤٠]:

وَلَو أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا .

إلَّا أنَّه ممتنع عند أكثر النحويين[٤١] , فلا يجوز إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول ؛ لفساد تقدم الضمير على الظاهر لفظًا ومعنى, لذا فهو خلاف القاعدة النحوية التي وضعوها وإنْ قبله السماع . فالتقديم والتأخير لا يصحُّ في هذه المسألة ؛ لأنه يلزم الإضمار قبل الذكر لفظًا وتقديرًا , والجملة الصحيحة التي يستقيم لها الكلام هو أنْ تقول : ضَرَبَ زيدًا غلامُهُ بتأخر الفاعل [٤٢] .

٢–**عامل نصب الحال:**العامل في نصب الحال إمَّا فعلٌ وشبهه من الصفات , أو معنى فعلٍ فما كان من الفعل نحو : (جاءَ زيدٌ راكبًا) ,وما كان من معناه نحو: (هذا زيدٌ قائمًا).

وعمل الفعل في الحال أقوى من عمل معناه ؛ وذلك لتصرفه فلابدَّ أنْ يكون عاملًا مؤثرًا فيه [٤٣] وبذلك يكون معنى الفعل أضعف من الفعل المحض [٤٤] .

وقد ينتصب الحال بعامل مضمر لحضور معناه أو تقدم ذكره كما في الاستفهام أو غيره نحو قولهم للمرتَحِل : راشدًا مهديًا ومصاحبًا معانًا, بإضمار اذهب أو إضمار مبتدأ على رأي سيبويه , والتقدير : أنت في قول من قال : كيف جئت ؟ تقول راكبًا . وقد يكون العامل في الحال واجب الإضمار إذا جرى مثلًا نحو :

أخَذْتُهُ بدرهم فصاعدًا أو بدرهمٍ فزائدًا والتقدير : فذهب الثمن صاعدًا أو زائدًا [٤٥]. و إذا كان العامل في الحال معنويّاً كالظرف والجار و المجرور , واسم الإشارة لم يجز حذفه , بل هو ممتنع فُهِم أَو لم يُفهم عند أكثر النحويين نحو قول الفرزدق [٤٦]:

فأصبحوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ

إذْهُمْ قُرَيْشٌ وَإذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ .

فرفع(مثْلُهُم) الوجه , وقد نصبه بعض النحويين , وذهبوا إلى أنَّه خبر مقدم , وهذا خطأٌ فاحش وغلطٌ بيِّنٌ , ولكن نصبه يجوز على أنْ تجعله نعتًا مُقدَمًا , وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك : فيها قائمًا رجل؛ وذلك أنَّ النعت لا يكون قبل المنعوت والحال مفعول فيها , والمفعول يكون مقدَّمًا ومؤخرًا [٤٧].

وقال المازني أنَّه على الحال المقدمة على النكرة وهذا لا يجوزعند النحويين فقولهم :(قائمًا رجل) على إضمار الخبرغير جائز ؛ لأنَّ الخبريكون منصوبًا مقدمًا كما كان مؤخرًا أقرب إلى الجواز على ضعفه؛لأنَّه أتى بحال ولم يأت بعامل فيها , وأتى بمبتدأ ولم يأتِ له بخبر وحذفه في موضع لا يعلم المخاطب به ما حُذِف منه ولا دلالة فيه على المحذوف ,وهذا لا يجوز؛ لأنَّ فيه إلباسًا , فإنْ كان ضعيفًا فلا إلباس فيه أعني تقدم الخبر المنصوب وما كان ولا لبس فيه فهو أجود ممَّا جمع الضعف والإلباس [٤٨] .

ويرى أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) أنَّ ما ذهب إليه المازني وهمٌ منه ؛ لأنَّه قال : بعض العرب يشبّه (ما) بـ(ليس)وهذا لا يجوز ؛ لأنَّ (ما) حرف جاء لمعنى , و(ليس) فعل , والقياس أنْ تكون (ما) بما بعدها مبتدأ وخبر [٤٩] .

ويرى العيني (ت ٨٥٥هـ), والسيوطي أنَّ خبر (ما) قد تقدم على اسمها إلَّا أنَّه نادر وقيل: إنَّه غلط من الفرزدق ؛ لأنَّه تميمي وليس في لغته نصب الخبر , فأراد أنْ يتكلم باللغة الحجازية فغلط , وقيل: إنّ (مِثْلهم) نُصِب على الحال ؛ لأنَّه صفة ليس وصف نكرة وإذا تقدمت عليها نصبت على الحال والتقدير : وإذا ما في الدنيا بشر حال كونهم مثلهم . وقيل: نُصِب على الظرف والتقدير : وإذْ ما مكانهم بشر , أي : في مثل حالهم [٥٠] , فالعامل إذًا في نصب الحال هو الفعل أو ما كان في معناه فلو قيل : (زيدٌ أخوك قائمًا) وأراد النسب كان مُحالًا ومستحيلًا في تقدير العربية وفي المعنى؛ لأنَّ النسب لازم فليس له في القيام معنى أمَّا إذا قيل : زيدٌ أخوك قائمًا , وأُريد معنى الصداقة كانَ جيد المعنى، والحال هنا صحيحة ؛ لأنَّ فيه معنى الفعل , والتقدير : يُصادِقُك في هذه الحال , وكلّ شيء فيه فعل مجرد أو معنى فعل كان الحال فيه صحيحًا ؛لأنَّ الحال إنَّما وُضِعَتْ للفائدة [٥١] .

ولا بدَّ للعامل في الحال أنْ يكون عاملًا في صاحب الحال حقيقةً نحو : (جاءَ زيدٌ راكبًا) , وحكمًا نحو : (هذا زيدٌ قائمًا) , حال والعامل فيها ما في هذا من معنى والتقدير: في هذا زيد قائمًا , وكون العامل في الحال غير العامل في صاحبه مُحال أيضًا , لذا لا يجوز أنْ يكون الحال من المضاف إليه إلَّا إذا كان المضاف إليه عاملًا في الحال أو جزءًا ممَّا أُضيف إليه , فلا يُقال : (جاءَ غلامُ هندٍ جالسَةً)؛ لأنَّ الحال لابدَّ لها من عامل فيها , ولا يوجد هنا إلَّا الفعل والمضاف , فلا يصحُّ كونِ واحدٍ منهما عاملًا في الحال , فلو كان المضاف عاملًا لكان المعنى : جاءَ غلامٌ استقرَ , وحصل لهندٍ جالسة وهذا خلاف ما يراد .وإنْ كان الفعل لَلَزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها حقيقة وحكمًا وهذا مُحَال ، ولو كان في المضاف معنى الفعل لكانَ صحيحًا [٥٢].

٤- **الحال المغنية عن الخبر** :لا بد للتركيب في العربية من ركنين أساسيين لا يستقل الكلام بأحدهما من دون الآخر, فلا بد من وجود مسندٍ ومسندٍ إليه في الكلام معًا لتتم الفائدة , ولكن قد يُحذَف الخبر مثلًا جوازًا لقرينة, ووجوبًا في مواضعَ منها: بعد (لولا) الامتناعية ,أو قَسَمٍ صريحٍ , أو بعد واو المصاحبةِ الصريحةِ , وقبل حالٍ إنْ كان المبتدأ أو معموله مصدرًا عاملًا في مفسر صاحبها , أو مؤولًا بذلك . نحو : ضَرْبِيَ زيدًا قائمًا , وأصله عند أكثر البصريين : (ضَرْبِيَ زيدًا إذا كان قائمًا) [٥٣].

وذهب ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) إلى أنَّ الحال قد تغني عن الخبر لشبهها بالظرف فَكَأنَّما قيل : ضَرْبِيَ زيدًا في حال قيامه [٥٤]. إلَّا أنَّ ابن مالك لا يرى هذا الكلام صحيحًا ؛ لأنَّ الحال إذا أُقِيمَت مقام الخبر لشبهها بالظرف , فإمَّا أن لا يقدَّر لها عامل , أو يقدَّر, فإنْ لمْ يُقدَّر لها عامل لَزِمَ من ذلك استغنائها عمّا لا يستغني عنه الظرف , مع أنَّه أصلٌ بالنسبة إليها , ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره فكان يُقال: (زيدٌ قائمًا) ؛ لأنَّه بمعنى : في حال قيام , وإنْ قُدِر لها عامل لم يكن ذلك العامل إلَّا مثل المقدَّر للظرف فكما يُقال في قولك : زيدٌ في حال قيام تقديره : زيدٌ مستقرٌ في حال قيام , كان يُقال في : (ضَرْبِي زيدًا قائمًا): ضَرَبِيَ زيدًا مستقر قائمًا , فيلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب وهو مُحال [٥٥] , وما أفضى إلى المُحال مُحال. ويرى ابن هشام والشاطبي أنَّ هذا المذهب غير صحيح, فلا يصح كون الحال خبرًا عن المبتدأ فلا تقول : ضَرَبِي قَائِمٌ ؛ لأنَّ الضَرْبَ لا يُوصَف بالقيام [٥٦] .

٥ – **تعدد الحال** :عرّف النحويون الحال أنَّه وصفٌ فضلةٌ مذكور لبيان الهيأة كـ (جِئْتُ راكِبًا), و(ضَرَبْتُهُ مَكْتُوفًا) ,وتوصف الحال بأنَّها منتقلة لا ثابتة نحو: (جاءَ زيدٌ ضَاحِكًا) وتكون مؤكدة نحو: (زيدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا) وأنْ يدلَّ عاملُها على تجددِ صاحبِها . نحو : (خَلَقَ اللهُ الزرافةَ يَدَيْها أَطوَلَ مِنْ رِجْلَيها)[٥٧].

ويجوز تعدد الحال لمفرد وغيره ؛ لشبهها بالخبر والنعت أي كونه محكومًا به في المعنى على صاحبه كما يحكم بالخبر على المبتدأ , وهذا من باب أنَّه إذا أشبه الشيء أَخذ حكمَهُ [٥٨] فلمَّا كانت الحال خبرًا من الأَخبار , وكانَ الخبر متحدٌ مرة نحو : (زيدٌ قائمٌ), ومتعدد مرة أخرى نحو : (زيدٌ ناظمٌ ناثرٌ) , كانَ الحال كذلك , فجاز أنْ يتعدد نحو : (لقيتُ زيدًا راكبًا مصاحبًا زيدًا مفارقًا عمرًا), وكذلك النعت نحو : (رأيتُ رجلًا راكبًا مُصاحبًا زيداً مفارقًا عمرًا) وهذا سائغ من جهة اللفظ والمعنى [٥٩]. وقد منع ذلك ابن عصفور إذ زعمَ أنَّ عاملًا واحدًا لا ينصب أكثر من حالٍ واحدةٍ لصاحبٍ واحدٍ وقد قاسَ ذلك على الظرف [٦٠] , فكما لا يجوز أنْ يقال : (قُمْتُ يومَ الخميسِ يومَ الجمعةِ) كذلك لا يُقال : (جاءَ زيدٌ ضاحكًا مسرعًا). وقد استثنى من ذلك الحال المنصوب بـ (أفعل) التفضيل إلَّا أنَّ هذا الرأي كما يراه الشاطبي غير صحيح؛ للفرق بين المسألتين فالقيام الواحد يوم الخميس يوم الجمعة هو المُحال الذي لا يمكن. أمَّا مسألة : (جاءَ زيدٌ راكبًا ضاحكًا) فهي من الممكن غير المُحال , فالمُحَال حينما جاءَ زيدٌ راكبًا راجلًا , أو مسرعًا مبطئًا؛ إذْ لا يمكن وجوده إنْ لم يُحمَل على وجه صحيح وبمجاز [٦١].

٦-**إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب**:المنادى في العربية هو الاسم الواقع بعد حرف من أحرف النداء وهي أ, أي , يا , أيا, هيا , وا, والتي تستعمل لنداء القريب والمتوسط والبعيد كقوله تعالى : ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ أَنبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ ﴾(البقرة : من الآية ٣٣) [٦٢] .

والمنادى يكون على أنواع منها [٦٣]:

-العلم المفرد نحو : يا زيدُ, و يا فاطمةُ.

-النكرة المقصودة والتي يُقصَد بها واحدٍ بعينه نحو : يا ظالمُ.

-النكرة غير المقصودة وهي التي يُقصَد بها واحدٍ غير معين نحو : يا رجلًا أقبلْ.

-المضاف نحو : عبد الله , و يا أخا زيدٍ .

-الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو : يا طالعًا جبلًا .

ومن المعلوم أنَّ هناك أسماءً لا يجوز نداؤها , ومنها الاسم المضاف إلى ضمير المخاطَب نحو: ((يَا غُلامَك, ويَا أخَاك)). قالَ المبرد : ((اعلمْ أنَّ إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطَب مُحال ؛ وذلك لأنَّك إذا قلت : يا غُلامَك أقْبِل , فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف)) [٦٤] .

فلا يجوز الجمع بين خطابينِ, كما لا يجوز الجمع بين استفهامينِ, ألَا ترى أنَّك إذا قلت :(يا زيدُ) , فقد أخرجتَهُ بالنداء من الغيبة إلى الخطاب ؛ لوقوعه موقع الكاف في قولك : أدعوك , و أناديك , وجاز لنا أنْ تقول : يا غلامي , و يا غلامنا, وغير جائز القول : يَا غلامَكم ؛ لأنَّه جمع بين خطابينِ النداء والخطاب بالكاف [٦٥] .

أمَّا في الندبة فجائز, قال المبرد : ((فأمَّا في الندبة فيجوز يا غُلامَكَ ويا أَخاك ؛ لأَنَّ المندوب غير مُخَاطَب وإنَّما هو متفجع عليه)) [٦٦] . وقال ابن يعيش : ((اعلم أَنَّ المندوب مدعوٌ ... , لكنَّه على سبيل التفجع)) [٦٧] . فقولهم : (وَاغُلامَكَ) جائز؛ لأنَّه لم يكنْ مخاطبًا, بلْ متفجعًا والمندوب غير مخاطب [٦٨] . فإضافة المنادى إلى الكاف التي هي للمخاطب جمعٌ بين نقيضينِ ,وهذا مُحال , ولم تعهده العرب .

-المبحث الثاني : المُحَال في المعنى.

١-المفعول به:

-جواز الاقتصار على المفعول الأول لــ (أعْلَمَ):

من المعلوم أنَّ (عَلِمَ) من أفعال اليقين التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر فتنصبهما ,نحو: (قدْ عَلِمْتُ زيدًا ظَرِيفًا), ولو قيل : (قدْ عَلِمْتُ زيدًا) لم يكن كلامًا , أي لإدراك مضمون الجملة [٦٩]، نحو قول الشاعر[٧٠] :

عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المَعْروفَ : فَانْبَعَثَتْ

إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ.

وتأتي للرجحان ,نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ (الممتحنة : من الآية١٠) [٧١].

وقد تأتي (عَلِمَ) لإدراك المفرد وهو العرفان أي بمعنى (عَرَفَ) فتنصب مفعولًا واحدًا نحو: ((عَلِمْتُ زيدًا))أي عرفته نحو قوله تعالى :﴿وَلَقَد عَلِمتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعتَدَواْ مِنكُم فِي ٱلسَّبتِ﴾ (البقرة : من الآية ٦٥) وقوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ أَخرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴾ (النحل : من الآية ٧٨)[٧٢].

ويذهب الرضي إلى عدم وجود فارق معنوي بين (عَلِمَ) و(عَرَفَ) فجملة :((عَلِمْتُ أنَّ زيدًا قائمٌ)) ، و ((عَرَفْتُ أنّ زيدًا قائمٌ)) واحد إلَّا أنّ (عَرَفَ) لا ينصِب جزأي الجملة الاسمية مثلما ينصبها (عَلِمَ) , وقد أجاز هشام بن معاوية إلحاق (عَرَفَ) و(أبْصَرَ) بــ (عَلِمَ) في نصبها للمفعولين نحو:عَرَفت خالدًا طالبًا [٧٣] .

وقد تدخل عليها الهمزة فتعدِّيها إلى ثلاثة مفاعيل نحو : ((أعْلَمْتُ زيدًا عمرًا منطلقًا)) [٧٤] , الأول هو الفاعل والثاني والثالث هما المبتدأ والخبر وقد أجاز بعض النحويين الاقتصاد على أحد المفعولين إذا دلَّ على الحذف دليل نحو:أَعْلَمْتُ زيدًا والدليل على جوازه أمران : أحدهما أنَّه فاعل في المعنى ,فكما يجوز الاقتصار عليه في باب (ظَنَنْتُ) يجوز الاقتصار ههنا. والآخر أنَّ زيدًا هنا مفعول وليس مبتدأ في الأصل

بخلاف المفعول الأول في (ظَنَنْتُ) فإنَّه مبتدأ في الأصل غير مفعول به, ومنهم من ذهب إلى منعه وقد علّلوا ذلك بأنَّ المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين : الأولى من جهة العامل فيه ، والثانية من جهة كونه أحد جزأي الجملة فلمَّا تكرر طلبه امتنع حذفه [٧٥] . ويرى سيبويه أنّه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول [٧٦]. في حين ذهب المازني إلى جواز الاقتصار على المفعول الأول , نحو : ((أَعْلَمْتُ زيدًا)) وتسكت [٧٧] , وزعم ابن خروف أنّه لا يجوز حذف أول الثلاثة ولا الاقتصار عليه ؛ لأنَّ في الاقتصار ضياعًا لتلك الفائدة[٧٨] .

وأمّا السُهيلي فيرى أنَّ كلام سيبويه محمولٌ على الظاهر , فالذي لا يجوز الاقتصار عليه هو المفعول الثاني الذي هو الأول قبل النقل وهو مبتدأ في أصله ,والذي يجوز الاقتصار عليه هو المفعول الأول الذي هو الفاعل في المعنى [٧٩] والعرب تقول : ظَنَنْتُ ذَاك , وذاك اسم إشارة إلى الظن فكأنَّهم قالوا: ظَنَنْتُ , فاقتصروا على الفاعل فقط [٨٠] وهو بلا خلاف جائز[٨١] , فقولهم : ((أَعْلَمْتُ زيدًا)) مُحَال كما ذكره السهيلي ؛ لأنّه لا يُراد من زيد أنْ يُجْعَله عالمًا وإنّما يُراد الإخبار والإعلام بأمرٍ ما , فهو من جهة المعنى لا يصحُّ إلّا بذكر الحديث الذي أَعْلِمَ به زيد وإلَّا فقد الحديث ما عُقِدَ عليه [٨٢].

ويرى ابن يعيش أنَّ كلام سيبويه محمول على القبح لا على عدم الجواز , وأنَّه يجوز الاقتصار في الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل على المفعول الأول ؛ لأنَّ المفعول الأول هو ما كان فاعلاً في الأصل [٨٣] . فالفائدة لا تنعدم بالاقتصار عليه [٨٤] .

وهذا يعني أنَّ في قولنا : أعْلَمْتُ زيدًا ، إعلام زيد بأمرٍ ما , لذا لابدَّ من ذكر ذلك الأمر الذي تمَّ الإعلام به ، وإلَّا فالكلام ناقص من جهة المعنى , وغير صحيح إلَّا بذكر الأمر الذي أريد إعلامه ؛ لأنَّ الكلام ما وُضِعَ للقصد وللفائدة , ولكن لو قلنا : أعْلَمْتُ , وسكتنا كان صحيحًا وهذا وارد في كلام العرب.

٢- المفعول فيه:

قَطُ :

قَطُ من الظروف المبنية بمعنى الزمان الماضي كقولك : (ما فَعَلْتُهُ قَطُّ) مبني على الضمِّ [٨٥] وأصله كما ذكر الكسائي أنَّه قَطُطْ بضم الطاء الأولى وسكون الثانية وهو اسم فعل مبني [٨٦] . وقيل أصلها مصدرًا بمعنى القطع إلَّا أنَّها نُقِلَت إلى الظرفية فأصبحت ظرف بمعنى الزمان الماضي ولمَّا قُطِعَتْ عن الإضافة بُنِيَت؛ لشبهها بالحرف في إبهامه [٨٧] فقولهم : (ما رَأَيتُهُ قَطُّ) : أي انقطاع الرؤية بيني وبينهُ [٨٨],حيث أفادت معنى القطع ، وقد تأتي بمعنى (في), وقيل تضمنت معنى (مُنْذُ) فعلى هذا يكون (مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ)بمعنى : (مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ خُلِقْتُ) [٨٩], وقد تأتي مخففة بمعنى (كَفَى) نحو قولهم : (قَطّ عبد الله درهم)أي : كفاه درهم [٩٠].

وتختصُّ (قَطُّ) كما يذكر النحويون بالنفي فلا تستعمل في الإيجاب, نحو قولهم : (مَا رَأَيتُهُ قَطُّ) [٩١] , قال أبو القاسم الزجاجي: ((قَطُّ تكون في الأمد فتقول : ما رأيْتُهُ قَطّ ولا تقع في هذا الوجه إلَّا في النفي لو قلتَ: (رَأيتُه قَطُّ) كان مُحالًا)) [٩٢] من حيث أنّ الكلام صار خلاف ما وُضِعَت عليه(قَطُّ) فلا تستعمل في الإيجاب . وأمّا جملة : (لا آتِيه قَطُّ) فمُحال أيضًا وذلك ؛ لأنَّ (قَطُّ) تستعمل لاستغراق ما مضى من الزمان وتأتي في كلام منفي وشبه منفي فقولهم : (لا آتِيه قَطُّ) متناقض ؛ وذلك أنَّ (لا) تفيد الاستقبال و(قَطُّ) تفيد النفي للماضي [٩٣] , فلا يصح اجتماعها في مكان واحد وفي حال واحدة ,فالكلام هنا قد ناقض أوله آخره , إذ لا يجتمع زمنان مختلفان في آنٍ واحدٍ كالاستقبال والمضي وغير ذلك , فـ (قَطُّ)

وفق القاعدة النحوية لا بدَّ من أنْ تكون مسبوقة بنفي ومجيئها في الإيجاب خلاف القياس ، أمَّا مجيئها مسبوقة بـــ (لا) أو (لن) , فلا يجوز ذلك أيضًا ؛ لأنَّ (قَطُّ) كما ذكرنا آنفًا ظرف لاستغراق الزمان الماضي و(لا) و(لن) دالان على المستقبل فلا يصحُّ اجتماعهما .

٣-**إضافة ظرف الزمان إلى الفعل** : من المتعارف عليه في العربية أنَّ من حق الأسماء أنْ تضاف إلى الأسماء ,وأنَّ الأصل والقياس أنْ لا يضاف الاسم إلى الفعل , ولا الفعل إلى الاسم , إلَّا أنَّ العرب من باب الاتساع أخضعت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال وذلك من وجهين :

الأول: مضارعة أسماء الزمان للفعل .

الثاني: أنَّ الفعل قد بني له فصارت إضافتها اليه كإضافة الفعل إلى مصدره, لما فيه من الدليل عليها نحو قولهم: (أَتَيْتُكَ يومَ قامَ زيدٌ) , و (أَتَيْتُكَ يومَ يقعدُ عمرو). وقد ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الأوقات إلى الأفعال وإلى كل كلام ,على أن حكم ذلك الظرف الفتح , رفعًا ونصبًا وخفضًا فتقول : (أعْجَبَنِي يومَ يَقومُ), و(يومَ قُمْتُ) , و(يومَ زيدٌ قائمٌ) (٩٤).

ولا يضاف من ظروف الزمان ما كان مثنى نحو يومينِ , وجمعه , ولا صباحَ مساء , وأمَّا (ذو تَسْلَم), و(آية يفعل) فإنما حمَلها المبرد على الشاذ (٩٥) . قالوا : أفعله بذي تسلم , وآية يقوم زيد , فـــ (آية) إنَّما هي علامة , والعلامة تدخل على الاسم والفعل, وإنَّما هي إشارة إلى الشيء . وأمَّا (ذو تسلم) فإنَّه اسم لا يكن إلَّا مضافًا فاحتمل أنْ يدخل على الأفعال (٩٦) . ويردُّ هذا الكلام ما ذكره سيبويه حيث قال : ((وممَّا يُضاف إلى الفعل قوله : لا أفْعَل بِذِي تَسْلَمْ, ولا أفْعَل بِذي تَسْلَمَان , ولا أفْعَل بِذِي تَسْلَمُون , المعنى : لا أفْعَل بِسَلامَتِك , وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله , كأنَّه قال : لا أفعل بذي سلامتك)) (٩٧) . فالواضح من كلام سيبويه أنَّ (ذي تسلم) , و(آية يفعل) التي ذكرهما ليستا من الشاذ, وإنَّما هي ممَّا يُضاف إلى الفعل .

وممَّا ذكره السهيلي أنَّه ليس جميع ظروف الزمان يجوز إضافته إلى الفعل, بل الإضافة هُنا تختص ببعضها فما كان مفردًا متمكنًا جازت إضافته إليه , وما كان مثنى نحو: يومينِ أو ساعتينِ فلا تجوز إضافته إلى الفعل من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنَّ الحدث قد يقع مضافًا لظرفه الذي وُقِّتَ له, فلا داعي إلى ذكر وقت آخر بل لا معنى له .

الوجه الثاني : أنَّ الجملة المضاف إليها هي في المعنى صفة للظرف .فقولهم : (يومَ قامَ زيد) إنَّما معناه : (يوم قام زيد فيه),والفعل لا يقبل التثنية فلا يصحُّ أنْ يضاف إليه اثنان مثلما لا يصحُّ أنْ يُنعت الاثنان بالواحد.

الوجه الثالث : قولهم :(قامَ زيدٌ يومَ قامَ عمرٌو) لا يصحُّ إلَّا أنْ يكون جوابًا لـــ (مَتَى) , واليومان جوابًا لـــ (كَمْ), وما كان جوابًا لـــ (كَمْ) لا يكون جوابًا لـــ (مَتَى) فإنْ أُضيف اليومان إلى الفعل أدَّى ذلك إلى تناقض وهو الجمع بين الكمية وبين مالا يكون إلَّا لـــ (مَتَى) , و ما ورد من الجمع نحو الأيام فإنَّما جازتَ إضافته إلى الفعل حملًا على المفرد نحو الشهر والأُسبوع والحَول .

وأمَّا ما كان غير متمكن كـــ (قَبْل) و(بَعْد) فإضافته إلى الفعل مُحال؛ لأنَّ تحقق الإضافة مع (قَبْلَ) و(بَعْدَ) تؤدي إلى إبطال معنى القبلية والبعدية (٩٨) , فلا يُضافان إلَّا إذا كُفَّا بـــ (ما) نحو : قبلَ ما وبعدَ ما (٩٩), فإنْ أضيفا قُدِّرا نكرتين وبذلك يزول عنهما المعنى الموجب للبناء أَلَاَ وهو التعريف , فضلًا عن أنَّ الإضافة تردُّ المبني إلى الإعراب فبها يتوجب إعراب الاسم (١٠٠) . وهذا لا يصحُّ أبدًا.

٤-الاستثناء:

أ- **المستثنى الواجب النصب** :المستثنى الواجب النصب يجب أن يقع في كلام موجب ؛ لأنَّ غير الموجب لا يجوز, بل من غير الواجب نصب مستثناه , فلا بد من أنْ يقع المستثنى في كلام موجب حتى يكون واجب النصب [١٠١] .

أمَّا عامل النصب في المستثنى فقد كان محطُّ اختلاف النحويين , فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنَّه منصوب بالفعل المتقدم , أو معنى الفعل بوساطة (إلَّا) وحجة سيبويه في ذلك أنَّه لو حذفت (إلَّا) من الكلام لكان الفعل غير مقتضٍ للاسم , ولا واصلًا إليه فـ (إلَّا) إنَّما أوصلت الفعل إلى المستثنى[١٠٢] ؛ وذلك لأنَّ الفعل كما قال أبو البركات الأَنباري كان لازمًا في الأصل ثم أنَّه قوي بـ (إلَّا) فتعدَّى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية كما في المفعول معه حيث أنَّه نصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو[١٠٣] . وذهب الرضي إلى أنَّه شيء يتعلق بالفعل معنى , إذ هو جزء مما نسب إليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول [١٠٤] .

وذهب أبو العباس المبرد [١٠٥] , والزجاج [١٠٦] من البصريين وطائفة من الكوفيين إلى أنَّ الناصب هو (إلَّا) , لما فيها من معنى الاستثناء على تقدير (أَستَثْني), فـ (إلَّا) نائبة عنه كما أنَّ حرف النداء نائب عن (أُنَادِي) أو (أَدْعُو) إلَّا أنَّ هذا الرأي فاسد ومردود ؛ وذلك لأنَّ فيه إعمالًا لمعاني الحروف وهذا لا يصحُّ, فلا يجوز عندهم لما فيه من نقض للغرض , فالحروف إنَّما جِيء بها للإيجاز والاختصار . فـ (إلَّا) لا تعمل بمعناها, ولو كان هذا الرأي صحيحًا لوجب نصب المستثنى في جميع حالاته . فضلًا عن أنَّ ما ذهبوا إليه يبطل بقولهم : (قامَ القومُ غيرَ زيدٍ) فلا بد أنْ يكون (غير) منصوبًا إمَّا بتقدير (إلّا),أو أنْ يكون منصوبًا بنفسه , أو بالفعل قبله , فأما تقدير (إلاّ) فلا يصحُّ ؛ لفساد معناهُ فتقدير الكلام : (قامَ القومُ إلّا غيرَ زيدٍ) فاسد ؛ لأنه يوجب الجمع بين (غير) و(إلَّا) ولا يصح الجمع بين أداتين مشتركتين بمعنى واحد وهو الاستثناء , فهذا باطل .

وأمَّا القول بأنَّه منصوب بنفسه ففاسد ؛ لأنَّ الشيء لا يمكن أنْ يعمل في نفسه ,وهو باطل أيضًا , فوجبَ بعد ذلك أنْ يكون العامل هو الفعل المتقدم ؛ لبطلان الاحتمالين السابقين [١٠٧] .

و ذهب الكسائي إلى أنه منصوب بـ (أنْ) مقدرة بعد (إلَّا) و هذا قول ضعيف لأنَّه مبني على ادعاء , وتقديره لا دليل له [١٠٨] .

وذهب ابن خروف (ت٦٠٩هـ) إلى أنَّ المستثنى منصوب بالفعل المتقدم من غير وساطة (إلّا) (١٠٩) . و قيل هو منصوب بالمخالفة أي مخالفة ما بعد (إلّا) لما قبلها, و قد حُكِيَ هذا عن الكسائي.

أمَّا الفرّاء و من تابعه من الكوفيين فقد ذهبوا إلى أنّ (إلَّا) مركبة من (إنَّ) و (لا) ثم خُففت و أدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ (إن) و عطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ (لا) وقد نفى الكسائي ذلك[١١٠] .

ويرى أبو البركات الأنباري أنَّ دعوى الفرّاء لا دليل لها, فلا يمكن الوقوف عليها إلَّا بوحي أو تنزيل على حد قوله ؛ لاستحالة القول بها و هذا قول فاسد ؛ لعدم وجود دليل دامغ على ادعاء التركيب, فلو صحَّ التركيب لَتَغيرَ المعنى ؛ لأنَّ كل شيء يدخله التركيب يتغير معناه [١١١] .

ويرى الرضي أنَّ كلام الفرّاء فيه نظر , فلو سلَّمْنا أنَّ (لا) عاطفة فلا تأتي إلَّا بعد إثبات نحو : (جَاءَنِي زيدٌ لا عمروٌ) , فإنْ كان الكلام منفيًا نحو :(ما جَاءَنِي القومُ إلَّا زيدٌ) , فلا يصح مجيئها عاطفة ؛ لأنَّ الكلام منفيٌّ قبلها .

وما ذهب إليه الفرَّاء كما يراه الرضي إنَّما هو عزل (إبعاد) لكلٍ من الحرفين عمَّا يقتضياه من العمل فضلًا عن أنَّ (لا) تفيد الاشتراك و هذا لا يجوز فالاستثناء إنَّما هو إخراج الثاني من حكم الأول لا التشريك [١١٢] .

ومنهم من يرى قوله تهكم منه , فإلغاء (إنَّ) وقد بُدِءَ بها إنَّما هو غير وارد في كلام العرب , و ليس له نظير , فان كانت مركبة فلا يجوز الغاؤها .

أمَّا الرفع بـــ (لا) فخطأ ؛ لتقدم (إنَّ) عليها . و إجماع العرب على إجازة : (ما قامَ القومُ إلَّا زيدٌ) فهذا لا يصحُّ عندهم و الدليل على فساد قول الفرّاء , قوله تعالى ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيل مِّنْهُم﴾ (النساء: من الآية ٦٦) فما ذهب إليه الفرَّاء من تركيب (إلَّا) فاسد ؛ لأنَّ الإفراد هو أصل التركيب [١١٣] .

وأمّا العامل في المستثنى فالصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ لأنَّ النصب أثرٌ لابدَّ لإحداثه من مؤثر , والعامل إمَّا أنْ يحدث الرفع أو النصب , فلابدَّ من وجوده لفظًا أو تقديرًا ؛ إذْ لا يمكن أن يكون هناك مرفوعًا أو منصوبًا من دون عامل قد عمل فيهما , هذا هو القياس الذي قاس عليه علماء العربية .

ب-البدل في الموجب:الاستثناء كما عرفه ابن مالك: ((هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـــ (إلَّا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة , فإنْ كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل , وإلَّا فمنفصل مقدَّر الوقوع بعد (لكن) عند البصريين , وبعد (سوى) عند الكوفيين)) [١١٤].

أمَّا حكم المستثنى فالنصب إنْ وقعَ بعد تمام الكلام الموجب سواء أكان متصلًا أم منقطعًا نحو : (قامَ القومُ إلّا زيدًا) , و(قامَ القومُ إلَّا حمارًا) فـــ (زيدًا) منصوب على الاستثناء وهو مستثنى من القوم وكذلك (حمارًا), فإنْ وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب وكان متصلًا , ففيه وجهان : الوجه الأول : جواز النصب على الاستثناء. والوجه الثاني : الاتباع على البدلية نحو : (ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ) و(ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدًا)[١١٥] , ولكن إذا قلنا :(قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ) لا يجوز هنا البدل مثلما كان جائزًا في المنفي , قال سيبويه:(((أَتَانِي إلَّا أبُوك) كان مُحَالًا وإنَّما جاز : (مَا أَتَانِي القومُ إلَّا أبوك) ؛ لأنَّه يحسن لك أنْ تقول : (ما أَتَانِي إلَّا أبوك) , فالمبدل إنَّما يجيء أبدًا كأنَّه لم يُذكر قبله شيء ؛ لأنك تُخلي لهُ الفعل وتجعله مكان الأول)) [١١٦]؛ لأنَّ عبرة البدل أنْ يَحُلَّ مَحَلَّ المُبدَل منه , وفي المنفي يَصُحُّ حذف الاسم المُبدَل منه قبل (إلَّا) ولا يصحُّ في الموجب , إذْ لا يقال : (أَتَانِي إلَّا زيدٌ) وإنَّما كان كذلك من قبل أنَّ النفي الذي قبل (إلَّا) قد وقع على مالا يجوز إثباته من الأشياء المتضادة [١١٧] .

ويذكر أبو البركات الأنباري وأبو البقاء العُكبري أنَّ البدل في الموجب غير جائز ؛ لفساد معناه ؛ وذلك أنَّ (إلَّا) يخالف ما بعدها ما قبلها , واذا قلنا : (قامَ القومُ إلَّا زيد) كأنَّه (قامَ إلَّا زيدٌ) , فـــ (زيد) إنْ جُعِلَ في المعنى قائمًا لم يكن لـــ(إلَّا) معنى وإنْ نُفِيَ عنه القيام احتجْنا إلى تقدير فاعل, وهذا لا يصح ؛لأنَّه يصير قامَ كلٌّ واحدٍ, وهذا مُحال[١١٨] وممتنع الوقوع.

ت- حذف الضمير الواقع بعد إلاّ أو حذفها:ممَّا هو معلوم أنَّ الضمير إمَّا متصل أو منفصل , فالمتصلُ ما كان أقل حروفًا من المنفصل , فقد يأتي على حرف واحد مثل قولنا :(قُمْتُ), والغرض منه الاختصار والإيجاز مع وجود الفائدة , فهذا ما طُبِعَتْ عليه العربية التي كانت تميل إلى السلاسة والسهولة لِما للنطق بالمتصل من خفة , أمَّا المنفصل فلا يكون إلَّا على حرفين أو أكثر .

وقد وضع النحويون للضمير المتصل شروطًا منها : أنَّه لا يجوز الابتداء به في أول الكلام كالكاف في:(أكْرِمُكَ) على عكس المنفصل ,نحو قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ﴾ (الفاتحة : ٥) وألَّا يقع بعد (إلَّا) اختيارًا , فلا يفصل بينه وبين عامله بعد (إلَّا) اختيارًا[١١٩]. وقد يتصل بغير عامله في الضرورة [١٢٠] ولا يقع من الضمائر بعد (إلَّا) إلَّا المنفصل نحو قوله تعالى : ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ (يوسف : من الآية ٤٠) [١٢١] وهذا ما نص عليه النحويون. أمَّا المتصل فقد أجاز أغلب النحويين مجيئه بعد (إلَّا) في الشعر ضرورة , ومنَعها ذلك المبرد مطلقًا [١٢٢] كما في قول الشاعر[١٢٣] :

ومَا نُبَالَي إذَا مَا كُنْتِ جَارتَنا ألَّا يُجَاوِرُنا إلَّاكِ دَيَّارُ .

وأنشد: (سِوَاكِ ديّارُ) ,وأنكر رواية (إلَّاكِ), وأجازه ابن الأنباري مطلقًا [١٢٤] ,إلَّا أنَّ في مجيء الضمير المتصل بعد (إلَّا) ضعف لتأليف الجملة ؛ لما فيه من خروج عن الأصل , فالأصل فيه أنْ يُؤتى منفصلًا نحو : إلَّا إيّاك , فليس لـــ (إلَّا) قوة الفعل, وهي ليست عاملة في المعنى [١٢٥].

وقد تحدَّث سيبويه في معرض كلامه عن الضمائر المتصلة والمنفصلة عن المُحَال الذي يتأتى من تفكيك الروابط التي تربط بين أجزاء الكلام داخل التركيب . وضرب بجملتين مثلًا قال سيبويه : ((وأمَّا مَا أتَانِي إلَّا أنْتَ , ومَا رأَيْتُ إلَّا إيَّاكَ فإنَّه لا يدخل على هذا ؛ من قبل أنَّه لو أخَّر إلَّا كان الكلام مُحالًا , ولو أسقط إلَّا, كان الكلام منقلبَ المعنى)) [١٢٦] .

وقد علَّق أبو علي الفارسي على ذلك بقوله: ((لو قُلتَ : ما أتيتني إلَّا , لم يصح له معنى , ولو أسقطت منه (إلَّا) لانقلب الإيجاب نفيًا)) [١٢٧] , فهو مُحال عندهما *من قبيل وضع الشيء في غيرِ موضعهِ فلا يصح له معنى , ولو أسقطناها من الكلام فقلنا: ما أتَاني أنتَ, تحوَّل المعنى, وانقلب الإيجاب نفيًا , وهذا ممَّا لا يصحُّ عقلًا ومنطقًا , فإسقاطها وتأخيرها يُحيل الكلام , ويفقده معناه , فالمعنى إنَّما يتأتى من العلائق الترابطية بين عناصر الجملة داخل التركيب .

ث –**التفريغ في الإيجاب:**الاستثناء المفرغ هو أسلوب من أساليب الاستثناء في العربية إذ يكون الكلام فيه غير موجب أي منفيًا وغير تام أي المستثنى منه محذوف, وقد حدده النحويون بإجماعهم مع النفي نحو قوله تعالى :﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (آل عمران : من الآية١٤٤) أو شبه النفي كالنهي ,نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ ﴾ (النساء : من الآية ١٧١) ,والاستفهام المؤول بالنفي نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ (الأحقاف : من الآية ٣٥) والنفي المؤول نحو :(زيدٌ غيرُ آكلٍ إلَّا الخبزَ).والشرط المؤول بالنهي قوله تعالى:﴿ وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفٗا لِّقِتَالٍ أَوۡ مُتَحَيِّزًا﴾(الأنفال : من الآية ١٦) وهو تفريغ الأحوال ومعناه: لا يُولِّ أحدٌ دبرَه إلّا في هذه الحالة فلا يتأتى التفريغ إلَّا مع نفي أو شبهه [١٢٨] .

ويذكر الرضي أنّ المفرَّغ في الحقيقة هو الفعل الذي قبل (إلَّا) ؛لأنَّه لم يشتغل بمستثنى منه , فعمل في المستثنى .

أمَّا وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب فهو قليل لا يلتفت إليه ؛لأنَّ المستثنى منه لا يحذف مع إيجاب محض؛ لأنَّه يستلزم الكذب والاستبعاد, فجملة : (رَأَيْتُ إلَّا زيدًا) إنمّا تعني أنَّ الرؤية قد عمَّت جميع الناس إلَّا زيدًا , وهذا مُحَال عادةً [١٢٩] ,وليس بصحيح .

إذْ لا بُدَّ من تحقق النفي في اللفظ أو في ما هو متضمن معناه حتى يتم التفريغ [١٣٠] , وهذا ما أجمع عليه النحويون كما ذكرنا آنفًا وخلافه مخالفة للإجماع , ومنهم من جعله جائزًا بشرط كون المحذوف فضلة , وأنْ تحصل به فائدة كابن الحاجب نحو قولهم :(قرَأْتُ إلّا يوم كذا)؛ لإمكانية حصول القراءة في غيرهِ من الأيام , وقد رُدَّ هذا الرأي؛ لكونه نادرًا وقد مُنِعَ طردًا للباب [١٣١]. وما ورد من ذلك فهو من القلة التي لا يلتفت اليها فلا اعتبار لها .

الخاتمة :

توصل البحث إلى أنَّ الكلام المُحَال هو ما عُدِل عن وجهه , وما أحيل عن جهة الصدق والحق , وهو ما اقتضى الفساد في كل وجه ؛ لخروجه عن جادة الصواب والاستقامة ,كما وتوصل البحث إلى انَّ هناك مُحَالًا في التركيب نحو : يا غُلامَكَ , فهذا غير جائز ؛ لأنَّه جمع بين خطابينِ النداء والخطاب بالكاف , وهناك مُحَالًا في المعنى نحو : لا آتيه قطُّ , فـــ(قَطُّ) تستعمل لاستغراق ما مضى من الزمان وتأتي في كلام منفي وشبه منفي لذا فقولهم : (لا آتيه قطُّ) كلام متناقض حيث اجتمع زمنان المستقبل المتمثل بـــ(لا) والماضي المتمثل بـــ(قطّ) وهذا من حيث القاعدة النحوية مُحَال فهو خلاف القياس .

وفي نهاية البحث نأمل أنْ نكون قد وفقنا فيه خدمةً للغتنا العربية لغة القرآن الكريم , والحمدُ لله ربِّ العالمين حمدًا متصلًا ما اتصل الليل والنهار , وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

الهوامش :-

١)العين , الخليل بن أحمد : ٣/ ٢٩٨مادة (حَلَوَ) تقليب (حَوَلَ) .

٢)ينظر : أساس البلاغة , الزمخشري : ١/٢٢٤مادة (حَوَلَ).

٣)مفاتيح العلوم : ١٦١.

٤)أسفار الفصيح : ١/ ٥٤٤.

٥) ينظر : التعريفات : ٢٠٥.

٦)الحدود الأنيقة : ٧٣.

٧) ينظر : الكليات : ٨٦٩.

٨) ينظر : الأُصول ,تمام حسان : ٣٤٧.

٩) سر الفصاحة , الخفاجي : ٢٤٣.

١٠) منهاج البلغاء و سراج الأُدباء , حازم القرطاجني : ١٣٣.

١١) ينظر الأشباه والنظائر :٢٣٨/٨ – ٢٣٩.

١٢) التوقيف على مهمات التعاريف: ٢٩٩.

١٣) ينظر : التعريفات , الجرجاني : ٤٢ .

١٤) ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٦/ ١٩٧ .

١٥) ينظر نقد الشعر : ٢٠١.

١٦) ينظر جامع العلوم في اصطلاحات الفنون :٦٣/٢.

١٧) ينظر : المقتضب ، المبرد : ٤ / ٣١١.

١٨) ينظر : الصناعتين ،أبو هلال العسكري : ٧٠ ، والاقتضاب: ٥٤/١.

١٩) العين . الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٤٣/٧ مادة (ضَلَفَ) تقليب (فَضَلَ).

٢٠) تاج اللغة وصحاح العربية , الجوهري : ٥/ ١٧٩١مادة (فَضَلَ).

٢١) المخصص , ابن سيدة : ٤/ ٣٨١.

٢٢) ينظر : لسان العرب : ١١/ ٥٢٦مادة (فَضَلَ) .

٢٣) شرح التسهيل : ١/ ٢٦٥.

٢٤) جامع الدروس العربية , مصطفى الغلاييني : ٣٠/١.

٢٥) ينظر : الخصائص : ٣٧٩/٢, والمرتجل , ابن الخشاب : ٣١٥ .

٢٦) ينظر : المقاصد الشافية , الشاطبي : ٣/ ٤٢٢.

٢٧) ينظر : جامع الدروس العربية : ٣٠/١.

٢٨) ينظر : الجنى الداني : ٥٧٤, ومغني اللبيب , ابن هشام : ٦٠١, وجامع الدروس العربية : ٣/ ٧٩, وهمع الهوامع : ٣٣٤/٢, ومعاني النحو : ١٤, والمنهاج المختصر , عبد الله العنزي : ٨٨, وفتح رب البرية , أحمد الحازمي : ١٥٨.

٢٩) ينظر :الأُصول في النحو : ١/ ٣٤٠, والإنموذج , الزمخشري :١٧, وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٣٧٧, واللمحة : ٥٢٧/٢-٥٢٨, والمساعد : ١/ ٢٠١ -٢٠٢, وشرح الأزهرية: ٤٤, والمدارس النحوية , شوقي ضيف :٦٦, ٧١.

٣٠)الكافية في علم النحو : ١٤ .

٣١)ينظر : متن الآجرومية , ابن آجروم :١٠.

٣٢)ينظر : المقتضب : ١٠٢/٤.

٣٣)ينظر: الأصول ,ابن السراج :٨٧/١.

٣٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ١٨٧- ١٨٨.

٣٥) ينظر : المقتضب : ٤/ ١٠٢ ,والأُصول في النحو : ٨٧/١, و شرح الرضي / ١/ ١٨٨.

٣٦) ينظر : الخصائص , ابن جني : ١/ ٢٩٤ .

٣٧) ديوان النابغة الذبياني :١٩١, وقد وجدت البيت في الديوان على النحو الآتي : جَزَى اللهُ عَبْسًا في المَواطِنِ كُلِّهَا .

٣٨) ينظر : شرح المفصل , ابن يعيش : ١/ ٢٠٣.

٣٩) ينظر : شرح التسهيل : ١/ ١٦١.

٤٠)ديوان حسان بن ثابت : ٢٣٥.

٤١) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب , الزمخشري : ٣٨, ومسائل خلافية , أبو البقاء العكبري : ٩٤, والكافية في علم النحو , ابن الحاجب : ١٤, وشرح الكافية الشافية , ابن مالك : ٢/ ٥٨٥, ومغني اللبيب , ابن هشام : ٥٥٢, و شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٤١٥, و همع الهوامع : ١/ ٢٦٦.

٤٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف , أبو البركات الأنباري : (مسألة رقم ٩) ٥٩/١ , و مسائل خلافية في النحو , أبو البقاء العكبري : ٩٥ .

٤٣) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب :٩٠ , وأسرار العربية : ١٥١

٤٤) ينظر : المقتصد في شرح الايضاح : ٦٧٢/١ .

٤٥) ينظر : الكتاب : ١/ ٢٧١, ٢٩٠, والمفصل : ٩٣.

٤٦) ينظر: ديوانه: ١٨٥/١.

٤٧) ينظر : المقتضب : ٤/ ١٩١ –١٩٢, والانتصار لسيبويه (مسألة ٧)٥٤.

٤٨) ينظر : المقتضب : ٤/ ١٩١ – ١٩٢(الهامش) .

٤٩) ينظر : مجالس العلماء : ٨٩ – ٩٠.

٥٠) ينظر : المقاصد النحوية , بدر الدين العيني : ٢/ ٦٤٠, و شرح شواهد المغني , جلال الدين السيوطي : ١/ ٢٣٨.

٥١) ينظر : المقتضب : ٣/ ٢٧٤, ٤ / ١٦٨ .

٥٢) ينظر : شرح ابن الناظم : ٢٣٧ .

٥٣) ينظر : شرح التسهيل , ابن مالك : ١/ ٢٧٥ – ٢٧٨, و الأشباه و النظائر ,السيوطي : ١: ١٦٨.

٥٤) ينظر : همع الهوامع : ١/ ٣٩٦.

٥٥) ينظر : شرح التسهيل : ١/ ٢٨١.

٥٦) ينظر : شرح قطر الندى ، ابن هشام : ١٢٦, و المقاصد الشافية , الشاطبي : ٢/ ١٢٣.

٥٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي , ابن عصفور : ١/ ٣٣٧, و توضيح المقاصد : ١/ ١٤٧, وأوضح المسالك: ٢/ ٢٤٩ – ٢٥٢, وشرح ابن عقيل : ٢/ ٢٤٣, وشرح التصريح : ١/ ٥٦٩ .

٥٨) ينظر أوضح المسالك :(الهامش رقم ١) ٢٧٧/٢ .

٥٩) ينظر : المقاصد الشافية , الشاطبي : ٣/ ٤٨٢.

٦٠) ينظر : المقرَّب : ١٥٥/١.

٦١) ينظر : المقاصد الشافية , الشاطبي : ٣/ ٤٨٢ .

٦٢) ينظر : الأُصول في النحو : ١/ ٣٢٩, واللمع : ١/ ١٠٧, وشرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٤٤–٣٤٥, وجامع الدروس العربية , مصطفي الغلاييني : ٣/ ١٤٥.

٦٣) ينظر :التبصرة والتذكرة , الصيمري :١/ ٣٣٧–٣٣٩, وأوضح المسالك : ١٢/٤–١٦, وشرح الأزهرية : ٤٤–٤٥.

٦٤) المقتضب : ٤/ ٢٤٥.

٦٥) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١٣/٢–١٤, وحاشية الصبان : ٢٠٦/٣ .

٦٦) المقتضب : ٤/ ٢٤٥.

٦٧) شرح المفصل : ١/ ٣٥٨.

٦٨) ينظر: شرح الرضي : ٤١٥/١, وشرح التصريح : ٢/ ٢٤٧.

٦٩)ينظر : معاني القرآن , الأخفش : ١/ ١٠٩.

٧٠) البيت بلا نسبة , ينظر : شرح ابن عقيل : ٢/ ٣٠, و شرح الأُشموني : ١/ ٣٥١, وشرح الشواهد الشعرية , محمد حسن شرَّاب : ٢٢٧/٢ – ٢٢٨.

٧١) ينظر : المقتضب , المبرد : ٣/ ١٢١, و شرح الرضي على الكافية : ١٤٩/٤, وشرح ابن الناظم : ١٥٠, و شرح ابن عقيل : ٢/ ٦٤, و معاني النحو : ٧/٢ .

٧٢) ينظر : الكتاب : ١/ ٤٠ , وشرح ابن الناظم : ١٥٠ , وأوضح المسالك ، ابن هشام :٢/ ٤٣, و شرح شذور الذهب , الجوجري : ٢/ ٦٤١.

٧٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤/ ١٤٩.

٧٤) ينظر : التبصر ة والتذكرة , الصيمري : ١١٩ , شرح ابن عقيل : ٦٤/٢ .

٧٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٥٨ – ٢٥٩, وشرح ابن الناظم : ١٥١, و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , ابن هشام : ٢/ ٧٢, وشرح ابن عقيل : ٢/ ٦٥.

٧٦) ينظر الكتاب : ١/ ٤٥, و٢/ ٣٦٥– ٣٦٦.

٧٧) ينظر: المقتضب ، المبرد : ٣/ ١٢١– ١٢٢, و علل النحو , ابن الوراق : ٢٨٩ .

٧٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي , ابن خروف : ١/ ٣٦٦.

٧٩) ينظر : نتائج الفكر , السهيلي : ٢٧٠.

٨٠) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب , الزمخشري : ٣٤٧.

٨١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٥٨.

٨٢) ينظر : نتائج الفكر : ٢٧٠ .

٨٣)ينظر : شرح المفصل: ٣٠٣/٤.

٨٤) ينظر : أوضح المسالك :٢/ ٧٢ .

٨٥) ينظر : المنصف : ٣٥٦, وأسفار الفصيح : ١/ ٣٥٣ , و شرح المفصل , ابن يعيش : ١٣٨/٣.

٨٦) ينظر :همع الهوامع : ٣/ ١٣٨.

٨٧) ينظر : المنصف : ٩, والتذييل والتكميل : ٨/ ١٠, و همع الهوامع : ٢١٧/٢.

٨٨) ينظر : عمدة الكتاب , أبو جعفر النحاس : ١٢٧ .

٨٩) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب , أبو البقاء العكبري : ٢/ ٨٥, و التذييل و التكميل : ٨/ ١٠ .

٩٠) ينظر : حروف المعاني والصفات , أبو القاسم الزجاجي : ٣٦ .

٩١) ينظر : اللمحة في شرح الملحة : ٢/ ٩٠٥, و مغني اللبيب ، ابن هشام : ٢٣٢, و همع الهوامع : ٢١٧/٢.

٩٢) حروف المعاني والصفات : ٣٥ – ٣٦.

٩٣) ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٩٤) ينظر الأصول في النحو , ابن السراج : ٢/ ١١.

٩٥) لم أعثر على رأيه في المقتضب , ولكنني وجدته يذكر (ذا تسلم), و(آية) في الكامل ويضعها ضمن الأسماء التي تضاف إلى الفعل وهذا نصه)) ومما يضاف إلى الفعل ذو في قولك: أفعل ذاك بذي تسلم، وافعلاه بذي تسلمان معناه: بالذي يسلمكما، ومن ذلك "آية" في قول الشاعر: بِآيَةِ تُقدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَىَ سَنَابِكِهَا مُدَامَا)), ينظر : الكامل للمبرد :٣/ ٢٨٩.

٩٦) ينظر : الأصول في النحو : ١٢/٢ .

٩٧) الكتاب : ١١٨/٣.

٩٨) ينظر : نتائج الفكر في النحو : ٧٥ .

٩٩) ينظر : ارتشاف الضرب, أبو حيان : ٤/ ١٨٢٥.

١٠٠) ينظر : الكتاب : ١٩٩/٢, و٣/ ٢٨٦, و المقتضب : ٢٠٦/٤, وعلل النحو , ابن الوراق : ٥٠٢, والإنصاف في مسائل الخلاف: (مسألة رقم ١٠٢) ٢/ ٥٨٥.

١٠١) ينظر : أوضح المسالك , ابن هشام : ٢/ ٢٢٣.

١٠٢) ينظر : الكتاب : ٢/ ٣١٠.

١٠٣) ينظر : أسرار العربية , أبو البركات الأنباري : ١٥٦

١٠٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨٠/٢ .

١٠٥) ينظر : المقتضب : ٣٨٩/٤ –٣٩٠ .

١٠٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٦٤.

١٠٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : (مسألة رقم ٣٤) ٢١٢/١ – ٢١٤ .

١٠٨)لم أعثر على رأيه , ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨٠/٢ , و شرح التسهيل : ٢٧٩/٢ , و المقاصد الشافية : ٣٤٩/٣–٣٥٠ .

١٠٩) ينظر : شرح جمل الزجاجي , ابن خروف : ٩٥٨/٢.

١١٠) ينظر : معاني القرآن , الفراء : ٣٧٧/٢.

١١١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : (مسألة رقم ٣٤) ١/ ٢١٤ – ٢١٥.

١١٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية :٨٠/٢–٨١ .

١١٣) ينظر: اللامات : أبو القاسم الزجاجي : ٣٨–٣٩, و أسرار العربية : ١٥٦–١٥٧ , و التبيين عن مذاهب النحويين , أبو البقاء العكبري : ٤٠١, و توجيه اللمع , ابن الخباز : ٢١٥ , و شرح المفصل , ابن يعيش : ٤٧/٢, و المقاصد الشافية , الشاطبي : ٣٥٦/٣ .

١١٤) شرح التسهيل , ابن مالك : ٢٦٤/٢ .

١١٥)ينظر: الكافية في النحو : ٢٥, و شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٠٩ –٢١٢, وهمع الهوامع : ٢/ ٢٥٣.

١١٦) الكتاب : ٣٣١/٢ .

١١٧) ينظر : الكتاب :٣٣١/٢, و المقتضب , المبرد : ٤/ ٤٠١, و شرح المفصل , ابن يعيش : ٥٩/٢ .

١١٨) ينظر :أسرار العربية : ١٥٩, و اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٠٥/١.

١١٩) ينظر : توجيه اللمع ، ابن الخباز : ٣٠٨,وشرح المفصل ، ابن يعيش : ٣١٧/٢,وشرح ابن الناظم : ٣٤, وشرح ابن عقيل : ١/ ٨٩, والمقاصد الشافية : ٢٦١/١ .

١٢٠) ينظر : تمهيد القواعد , ناظر الجيش : ١١٦٠/٣ .

١٢١) ينظر : تلخيص الشواهد , ابن هشام : ٨١ .

١٢٢) ينظر : المقتضب : ١/ ٢٦١ .

١٢٣) هذا البيت لم يعرف قائله , ينظر : أمالي ابن الحاجب : ١/ ٣٨٥, وتوضيح المقاصد : ١/ ٣٥٩, والأشباه والنظائر : ٢/ ١٢٩, و خزانة الأدب : ٥/ ٢٧٨.

١٢٤) لم أجد رأيه في كتاب إيضاح الوقف والابتداء , ينظر : توجيه اللمع : ٣٠٩, و توضيح المقاصد : ١/ ٣٥٩ – ٣٦١ , وشرح التصريح : ١/ ٩٨ , و همع الهوامع : ١/ ٢٢٥.

١٢٥) ينظر : شرح ديوان المتنبي , العكبري : ٢/ ٣٨٣.

١٢٦) الكتاب : ٢/ ٣٦١- ٣٦٢.

١٢٧) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ٨٥/٢.

١٢٨) شرح الكافية الشافية : ٧٠٨/٢ , و شرح التسهيل : ٢/ ٢٦٩ – ٢٧٠, و ارتشاف الضرب :٣/ ١٥٠٢ – ١٥٠٣, والنحو الوافي , عباس حسن : ٢/ ٣١٨ .

١٢٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٠٠ .

١٣٠) ينظر : شرح التسهيل : ٢/ ٢٧٠, و ارتشاف الضرب: ١٥٠٣/٣, وشرح التصريح , خالد الأزهري : ٥٤٠/١ .

١٣١) ينظر : الكافية في علم النحو : ٢٥, وحاشية الخضري : ٢٠٦/١ ,وحاشية الصبان : ٢٢١/٢ .

المصادر :-

أولًا : القرآن الكريم .

ثانيًا : المصادر والمراجع:

ارتشاف الضرب من لسان العرب , أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) ,تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد , مراجعة الدكتور رمضان عبد التوَّاب , مطبعة المدني , القاهرة , ط ١ , ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.

أساس البلاغة , جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) , تحقيق محمد باسل عيون السود , دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان , ط ١ , ١٤١٩هـ –١٩٩٨م .

أسرار العربية,أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ), دار الأرقم بن أبي الأرقم , ط ١, ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

أسفار الفصيح , أبو سهل الهروي (ت٤٣٣هـ) , تحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش , عمادة البحث العلمي , المدينة المنورة , ط ١ , ١٤٢٠هـ .

الأشباه والنظائر في النحو , جلال الدين السيوطي , (ت ٩١١هـ) , تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم , مؤسسة الرسالة , بيروت , ط ١ ,١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م .

الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب , الدكتور تمَّام حسَّان , عالم الكتب , القاهرة , ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

الأصول في النحو , أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) , تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي , مؤسسة الرسالة , بيروت , ط ٣ , ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ,ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) ,تحقيق مصطفى السقا ,وحامد عبد المجيد ,مطبعة دار الكتب المصرية , القاهرة ,١٩٩٦م.

أمالي ابن الحاجب , أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ), دراسة وتحقيق : الدكتور فخر صالح سليمان قدارة ,(د .م),(د. ط) , ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

أمالي ابن الشجري , هبة الله بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ) , تحقيق :الدكتور محمود محمد الطناحي , مكتبة الخانجي ,القاهرة , ط ١ , ١٤١٣هـ – ١٩٩١م.

الانتصار لسيبويه على المبرد ,أبو العباس أحمد بن محمد بن ولَّاد التميمي النحوي (ت ٣٣٢هـ) , دراسة وتحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان , مؤسسة الرسالة ,بيروت , ط ١ , ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

الإنصاف في مسائل الخلاف,أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ), المكتبة العصرية ,ط ١ ,١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

الأنموذج في النحو,جار الله الزمخشري ,عناية : سامي بن حمد المنصور , (د.م) , ط ١ , ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , جمال الدين بن هشام (ت٧٦١هـ), تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي , دار الفكر ,(د.ط) , (د. ت).

البسيط في شرح جمل الزجاجي ,ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) ,تحقيق ودراسة : الدكتور عيَّاد بن عيد الثبيتي , دار الغرب الإسلامي ,بيروت , لبنان , ط ١ , ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .

تاج اللغة وصحاح العربية , أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) , تحقيق : أحمد عبد الغفور عطَّار, دار العلم للملايين, بيروت, ط٤ ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

التبصرة و التذكرة, أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري (ت ق٤هـ) ,تحقيق : الدكتور فتحي أحمد مصطفى , دار الفكر , دمشق , ط ١ ,١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

التبيين عن مذاهب النحويين ,أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) , تحقيق :عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ,دار الغرب الإسلامي , ط ١ ,١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م .

التذييل والتكميل في شرح التسهيل , أبو حيَّان الأندلسي ,تحقيق : الدكتور حسن هنداوي , دار القلم , دمشق , (د. ط) , (د.ت) .

التعريفات , أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ,ضبطه وصححه جماعة من العلماء , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ط ١ , ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

التعليقة على كتاب سيبويه , أبو علي الفارسي ,تحقيق وتعليق : الدكتور عوض بن حمد القوزي , الجزء الأول ,ط ١ ,١٤١٠هـ – ١٩٩٠م , الجزء الثاني , ط ١ , ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .

تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد , جمال الدين بن هشام ,تحقيق : الدكتور عباس مصطفى الصالحي ,دار الكتاب العربي , ط ١ , ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ,محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) , دراسة وتحقيق :الدكتور علي محمد فاخر وآخرون ,دار السلام , القاهرة , ط ١ , ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

توجيه اللمع شرح كتاب اللمع , أحمد بن الحسين الخبَّاز(ت٦٣٩هـ) ,دراسة وتحقيق : فايز زكي محمد دياب , دار السلام , ط ٢ , ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك , بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) , شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان , دار الفكر العربي ,ط ١ , ١٤٢٨ – ٢٠٠٨م .

التوقيف على مهمات التعاريف,عبد الرؤوف المنَّاوي القاهري (ت ١٠٣١هـ) , عالم الكتب , القاهرة , ط ١ , ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

جامع الدروس العربية , مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ) , راجعه ونقحه : الدكتور عبد المنعم خفاجة , المكتبة العصرية , صيدا , بيروت , ط ٢٨, ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

جامع العلوم في اصطلاحات الفنون , القاضي نكري (ت ق١٢هـ) , تعريب : حسن هاني فحص , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ط ١ , ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

الجمل في النحو , أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ,حققه وقدَّم له : الدكتور علي توفيق الحمد , مؤسسة الرسالة , دار الأمل , ط ١ , ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

الجنى الداني في حروف المعاني , أبو محمد بدر الدين المرادي , تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة , والأستاذ محمد نديم فاضل ,دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ط ١ ,١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

حاشية الخضري (ت ١٢٨٨هـ) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك , دار الفكر , (د.ط) , (د.ت).

حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ,أبو العرفان محمد بن علي الصبَّان (ت١٢٠٦هـ) ,دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ط ١ , ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة , زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت٩٢٦هـ) , تحقيق : الدكتور مازن المبارك , دار الفكر المعاصر , بيروت , ط ١ ,١٤١١هـ .

حروف المعاني والصفات , أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ) , تحقيق : علي توفيق الحمد , مؤسسة الرسالة , بيروت , ط ١ ,١٩٨٤م .

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب , عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ,تحقيق : عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي , القاهرة , ط ٤ , ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

الخصائص , أبو الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ) , تحقيق : محمد علي النجار , دار الكتب المصرية (المكتبة العلمية), (د.ط) , (د.ت) .

ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري , شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له : الأستاذ عبد أمهنّا , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ط ٢, ١٤١٤هـ –١٩٩٤م .

ديوان الفرزدق , دار بيروت , شبكة الفكر ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

ديوان النابغة الذبياني , تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم , دار المعارف ,القاهرة , ط ٢, (د.ت) .

سر الفصاحة , ابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ) , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ط ١ , ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك , ابن عقيل الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ) , تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ,دار التراث , القاهرة , دار مصر , ط ٢٠ , ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م .

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك , أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الناظم (ت٦٨٦هـ) , تحقيق : محمد باسل عيون السود , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ط ١ , ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

شرح الأزهرية , خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري المعروف بالوقَّاد (ت ٩٠٥هـ) , بولاق , القاهرة , المطبعة الكبرى , (د.ط) , (دت).

شرح الأُشموني , نور الدين الأشموني (ت٩٠٠هـ) , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ط ١ , ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد , جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) , تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد , الدكتور محمد بدوي المختون , هجر , (د.م) , (د.ط) , (د.ت).

شرح التصريح على التوضيح , خالد الأزهري , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ط ١ , ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م .

شرح جمل الزجاجي, أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ) , تحقيق ودراسة : الدكتورة سلوى محمد عمر عرب , جامعة أم القرى , ١٤١٩هـ .

شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير), ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ) , تحقيق: صاحب أبو جناح , (د. م), (د. ط) , (د. ت) .

شرح ديوان المتنبي , أبو البقاء العكبري,تحقيق : مصطفى السقا , وآخرون , دار المعرفة , بيروت , (د.ط) , (د.ت) .

شرح الرضي على الكافية , رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) , تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر , منشورات جامعة قار يونس , بنغازي , ط ٢ ,١٩٩٦م .

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب,شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوجري (ت٨٨٩هـ) , تحقيق : نوَّاف بن جزاء الحارثي , الجامعة الإسلامية , المدينة المنورة , السعودية , ط ١ , ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٤م .

شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية , محمد بن محمد حسن شرَّاب , مؤسسة الرسالة , بيروت , لبنان , ط ١ , ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م .

شرح شواهد المغني , جلال الدين السيوطي , تعليق : أحمد ظافر كوجان , لجنة التراث العربي , (د. ط) , ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م .

شرح قطر الندى وبل الصدى , جمال الدين بن هشام , تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد , القاهرة , ط ١١ , ١٣٨٣هـ.

شرح الكافية الشافية , جمال الدين بن مالك, تحقيق:عبد المنعم أحمد هريدي ,جامعة أم القرى , مكة المكرمة , ط ١ , (د. ت) .

شرح المفصل , موفَّق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ) , قدَّم له ووضع هوامشه و فهارسه : الدكتور أميل بديع يعقوب , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ط ١, ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م ..

الصناعتين , أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) , تحقيق : علي محمد البجاوي , محمد أبو الفضل إبراهيم , المكتبة العصرية , بيروت , (د. ط) , ١٤١٩هـ .

علل النحو , أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الورَّاق (ت٣٨١هـ) , تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش , مكتبة الرشد , الرياض , ط ١ , ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .

عمدة الكتاب , أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس (ت ٣٣٨هـ) , تحقيق : بسَّام عبد الوهاب الجابي , دار ابن حزم , ط ١ , ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

العين , الخليل بن أحمد الفراهيدي , تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي , والدكتور إبراهيم السامرائي , دار ومكتبة الهلال , (د. ط) , (د. ت) .

فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية , أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي , مكتبة الأسدي , مكة المكرمة , ط ١ , ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .

الكافية في علم النحو , ابن الحاجب , تحقيق : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر , مكتبة الآداب , القاهرة , ط ١ , ٢٠١٠م .

كتاب سيبويه ,أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) , تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي , القاهرة , ط ٣, ١٤٠٨ – ١٩٨٨.

الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ,أبو البقاء أيُّوب بن موسى الحسيني الكفوي (١٠٩٤هـ) , قابله وأعده للطبع ووضع فهارسه : الدكتور عدنان درويش , ومحمد المصري , مؤسسة الرسالة , بيروت , لبنان , ط ٢ , ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م .

اللامات , عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي , تحقيق : مازن المبارك , دار الفكر , دمشق , ط ٢ , ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

اللباب في علل البناء والإعراب , أبو البقاء العكبري , (ت٦١٦هـ) , تحقيق : الدكتور عبد الإله النبهان , دار الفكر , دمشق , ط ١ , ١٩٩٥م .

لسان العرب , جمال الدين ابن منظور (ت٧١١هـ) , دار صادر , بيروت , ط ٣ , ١٤١٤هـ .

اللمحة في شرح الملحة , محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) , تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي , الجامعة الإسلامية , المدينة المنورة , ط ١ ,١٤٢٤هـ –٢٠٠٤م .

اللمع في العربية , أبو الفتح بن جني , فايز فارس , دار الكتب الثقافية , الكويت , (د. ط) , (د.ت).

متن الآجرومية , محمد بن محمد بن داود الصنهاجي , دار الفكر, (د. م) (د. ط) ,(د.ت) .

مجالس العلماء , أبو القاسم الزجاجي , تحقيق : عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي , القاهرة , ط ٢, ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

المخصص , ابن سيدة الأندلسي , تحقيق : خليل إبراهيم جفال , دار إحياء التراث العربي , بيروت , ط ١ , ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

المدارس النحوية , أحمد شوقي ضيف (ت١٤٢٦هـ) , دار المعارف ,(د. ط) , (د.ت) .

المرتجل , أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشَّاب (ت٥٦٧هـ) , تحقيق ودراسة : علي حيدر , دمشق , (د. ط) , ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

مسائل خلافية في النحو,أبو البقاء العكبري , تحقيق : محمد خير الحلواني ,دار الشرق العربي ,بيروت ,ط ١ , ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م .

المساعد على تسهيل الفوائد , ابن عقيل , تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات , الجزء الأول , ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م , الجزء الثاني , ط ١ , ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

معاني القرآن , أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) , تحقيق : الدكتورة هدى محمود قراعة , مكتبة الخانجي , القاهرة , ط ١ , ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

معاني القرآن ,أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) , تحقيق : أحمد يوسف النجاتي , محمد علي النجار , عبد الفتاح إسماعيل الشلبي , دار المصرية , مصر , ط١ ,(د.ت) .

معاني القرآن وإعرابه , إبراهيم بن السرّي بن سهل الزجاج (ت٣١١هـ) , عالم الكتب , بيروت , ط ١ , ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

معاني النحو , فاضل صالح السامرائي , دار الفكر , عمَّان , الأردن , ط ١ , ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , جمال الدين بن هشام , تحقيق : الدكتور مازن المبارك , محمد علي حمد الله , دار الفكر , دمشق , ط ٦ , ١٩٨٥م .

مفاتيح العلوم , أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي (ت٣٨٧هـ) , تحقيق : إبراهيم الأبياري , دار الكتاب العربي ,ط ٢, (د.ت) .

المفصل في صنعة الإعراب , جار الله الزمخشري , تحقيق : الدكتور علي بو ملحم , مكتبة الهلال , بيروت , ط ١ , ١٩٩٣م.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية , أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) , الجزء الأول , تحقيق , الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين , الجزء الثالث , تحقيق : الدكتور : عيَّاد بن عيد الثُّبيتي, جامعة أم القرى , مكة المكرمة , ط ١ , ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧ م .

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى , بدر الدين محمود العيني (ت٨٥٥هـ) , تحقيق : الأستاذ الدكتور علي فاخر وآخرون , دار السلام , القاهرة , ط ١ , ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .

المقتصد في شرح الإيضاح , عبد القاهر الجرجاني , تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان , دار الرشيد , العراق , منشورات وزارة الثقافة والإعلام , (د. ط) ١٩٨٢م .

المقتضب , أبو العباس بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) , تحقيق : عبد الخالق عضيمة , عالم الكتب , بيروت , (د. ط) , (د.ت).

المقرَّب,ابن عصفور الأشبيلي , تحقيق:أحمد عبد الستَّار الجواري , وعبد الله الجبوري , ط ١ , ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

المنصف , أبو الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ) , دار إحياء التراث القديم , ط ١ , ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

منهاج البلغاء وسراج الأدباء , أبو الحسن حازم القرطاجني (ت٦٨٤هـ) , تقديم وتحقيق : محمد الحبيب ابن الخوجة , دار الغرب الإسلامي ,(د. ط) , (د.ت).

المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف , عبد الله بن يوسف الجُدَيْع , مؤسسة الريَّان , بيروت , لبنان , ط ٣, ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

نتائج الفكر في النحو , أبو القاسم عبد الرحمن السُّهَيلي (ت٥٨١هـ) , دار الكتب العلمية , بيروت , ط ١ , ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

النحو الوافي , عباس حسن (ت١٣٩٨هـ) , دار المعارف , ط ١٥, (د. ت).

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال الدين السيوطي , تحقيق : عبد الحميد هنداوي , المكتبة التوفيقية , مصر, (د. ط) , (د.ت).